

نجد في العديد من المجتمعات المسلمة أن الرجال والنساء ليسوا متساوين في الحقوق التي تمكنهم من إنهاء الزواج. وفي الغالب يحق للزوج التخليق بمجرد نطق العبارة شفاهة دون موافقة الزوجة أو مناقشة الأمر معها. في المقابل، نجد أنه بإمكان الزوجة الشروع في عدة أشكال تمكنها من إنهاء الزواج ولكن الإجراءات في هذه الحالة تكون أصعب كثيرًا، إذ قد يتعين عليها تقديم أدلة كثيرة تدعم طلبها، أو يستغرق الأمر عدة سنوات في المحاكم، أو يكون عليها دفع تعويضات مالية أو التنازل عن حقوقها المادية.

يحظى الرجال بسلطة كبيرة على النساء بسبب قدرتهم الأكبر على التخليق. ومما يزيد الأمر سوءًا أن إجراءات التقاضي تستغرق وقتًا طويلًا نظرًا لكثرة القضايا وما تستلزمه من وقت وتكلفة. وقد يعاني الأطفال جراء تلك المصاعب المالية، إلى جانب الأذى النفسي الناتج عن الطلاق القائم على أو الناتج من نزاعات عنيفة. تجد النساء أنفسهن رهن زيجات تعيسة أو غير مستقرة نتيجة خشيتهن التعرض للطلاق الأحادي من جانب الزوج وصعوبة حصولهن على الطلاق إذا هن طلبنه ولم يوافق الزوج. هذا بالإضافة إلى المشاكل المادية التي قد تنجم عن الطلاق.

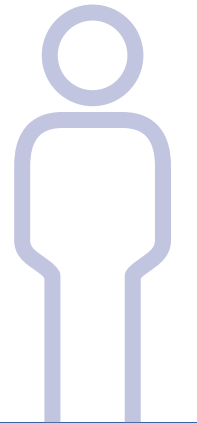
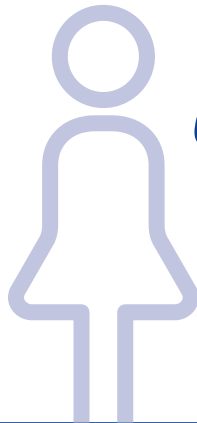
ويقدم لنا القرآن وسنة النبي عليه الصلاة والسلام مدخلًا لإنهاء الزواج يعتمد على مبادئ مثل الفضل والعدل والقسط والإنصاف والإحسان والمعروف، ويجب أن تتبنى قوانين وقضايا الطلاق المعاصرة تلك المبادئ.

تأتي المواد المتعلقة بإنهاء الزواج في كثير من قوانين الأسرة الإسلامية غير منصفة للنساء والأطفال، بل وقد تلحق الضرر بهم.

وعلى الدول أن تضمن أن يتساوى الرجال والنساء في القدرة على الشروع في إجراءات إنهاء الزواج، سواء من ناحية السبل المتاحة له أو سهولة الحصول عليه.



يجب أن يكون الرجال
والنساء متساوين في
الشروع في إجراءات
إنهاء الزواج والحق
في الحصول عليه



نظرة عامة

تأسس معظم قوانين الزواج والأسرة المعاصرة على الفقه القديم أو تفاسير القرآن والسنة، كما أنها تأتي متأثرة بالعبادات والتقاليد وراث الاستعمار في بعض البلدان. وتسمح قوانين الأسرة الإسلامية بإنهاء الزواج، ولكن القرآن يوصي بالسعي لتحقيق الصلح بين الزوجين. كذلك تأتي القوانين والقواعد الفقهية المتعلقة بالطلاق مركبة وتختلف اختلافاً كبيراً وفقاً للمدارس الفقهية التي تأسست في الماضي وكذلك تبعاً للبلدان المختلفة التي تنبئ تلك القوانين في العصر الحالي.

الطلاق هو أكثر أشكال إنهاء الزواج شيوعاً، ويشير إلى حق الزوج في إعلان إنهاء الطلاق من جانبه فقط، دون الحصول على إذن من زوجته أو حتى درايتها بالأمر. الطلاق من الامتيازات التي يتمتع بها الرجال دون النساء.

ولكن الفقه القديم يتيح للنساء عدة وسائل لإنهاء الزواج وفقاً للمذهب الفقهي أو لنظام الدولة، أو للإثنين معاً. من هذه الوسائل:

«طلاق التفويض» أو «العصمة»

وهو ما يعرف كذلك بتفويض حق الطلاق، وفيه يفوض الزوج حق الطلاق من طرف واحد للزوجة سواء في عقد الزواج أو في وقت لاحق، مما يمكنها من نطق عبارة التطليق بنفسها.

«الفسخ» و«التفريق» و«التطليق» (الطلاق عن طريق الحكمة)

وجميعها أشكال لإنهاء الزواج المصحوب بمسببات والتي يجب فيها أن تثبت الزوجة نقصاً أو عيباً في الزوج، أو عجز الزوج عن الوفاء ببند عقد الزواج. وتختلف مدارس الفقه التقليدي حول أسس طلب هذا النوع من إنهاء الزواج وكذلك حول الدلائل المطلوب تواجدها لإثبات تلك الحالات. وقد تتضمن الدلائل مثلاً غياب الزوج لمدة طويلة، أو الضرر، أو عجز الزوج الجنسي، أو المرض، أو عدم قدرة الزوج على الإعالة، أو الهجر.



المبارأة

وتعني أن يتفق الطرفان معاً على إنهاء الزواج.



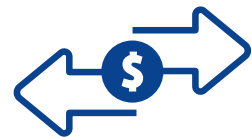
«الشقاق» أو «النزاع والشقاق»

وهو متاح لكلا الزوجين ويعني إنهاء الزواج جراء وجود اختلافات غير قابلة للتسوية أو شقاق ونزاع بين الطرفين.



الخلع

ويعني الطلاق مع التعويض. ويتيح الخلع للزوجة إنهاء الزواج في مقابل ضرب من التسوية للزوج مثل رد المهر أو دفع نوع آخر من التعويض، أو أن تتنازل عن حقوقها المادية المستحقة بعد الطلاق، أو كل ما سبق. وقد ذهب معظم الفقهاء القدامى إلى أنه ينبغي أن يتفق الزوج والزوجة على الخلع ولكن القرآن (سورة «البقرة»، الآية ٢٣٩) والحديث الذي بني عليه مذهب الخلع لا ينصان على وجوب موافقة الزوج.



وعلى الزوجة في كافة أشكال إنهاء الزواج السابقة (ما عدا حالة «الخلع») قضاء فترة عدة تعادل مدة ثلاث دورات شهرية، وهو ما يمنح الزوجين الفرصة لإصلاح ما بينهما والتأكد من خلو المرأة من الحمل. ويحق للمرأة خلال تلك الفترة الحصول على نفقة مالية. وبعد انتهاء العدة يصبح الطلاق نهائياً ويحق للمرأة الحصول على الجزء المؤخر من المهر (إن وجد) ونفقة متعة من الزوج إذا ما ثبت أنه الطرف المتسبب في الطلاق. وفي معظم الدول لا يحق للزوجة بعد الطلاق المطالبة بأي جزء من الممتلكات التي اقتناها الزوجان أثناء الزواج.

لماذا ينبغي الاهتمام بهذه القضية

أرست بعض الإصلاحات المدخلة على قوانين الأسرة محددات إنهاء الزواج أو أتاح فرصًا أكبر أمام طلب النساء إنهاء الزواج. ولكن لا تزال النساء تواجه ظروفًا أصعب من الرجال في الشروع في الإجراءات وفي الحصول على الطلاق. بالإضافة لذلك، تتعرض النساء لأذى أكبر من الذي يتعرض له الرجال في حالة طلب إنهاء الزواج.

يجب إصلاح بنود إنهاء الزواج الحالية للأسباب التالية:

حصول الرجال على الطلاق أسهل بصفة عامة من حصول النساء عليه



يتطلب الطلاق لعيب في الزوج تقديم قرائن كثيرة وهو ما قد يتعذر على الزوجة أو يشكل عليها عبئًا من حيث المال أو الوقت.

وعلى المرأة عبء إثبات مسؤولية الزوج كما أنها قد تحتاج لتكلفة محامين أو متخصصين آخرين للحصول على القرائن المطلوبة وتنظيمها أو تقديمها بطريقة تقنع القاضي. وقد يزيد الأزواج المهمة صعوبة بهدف معاقبة الزوجة أو جعلها تسقط القضية أو إجبارها على الشروع في إجراءات الخلع التي تجعلها تتنازل عن حقوقها.

يستلزم الخلع أن تدفع المرأة تعويضًا أو تتخلى عن حقوقها المادية أو كليهما.

تجنح المرأة المستميتة في طلب إنهاء الزواج إلى التضحية بكل مواردها المادية في سبيل الحصول على حريتها.

قد تستغرق إجراءات إنهاء الزواج التي تشرع فيها المرأة الكثير من الوقت.

تستغرق إجراءات إنهاء الزواج التي تشرع فيها المرأة عدة سنوات في بعض الدول. وقد تضطر النساء إلى السفر للمثول أمام المحاكم خلال جلسات القضية. كما قد تحول كثرة القضايا المنظورة أمام المحاكم دون الفصل في القضايا في فترة زمنية ملائمة. وتواجه النساء عددًا لا حصر له من مرات التأجيل إذا ما رفض الأزواج الطلاق أو قاموا بإعاقة مسار الإجراءات.

قد تتعرض النساء للتمييز في سياق نظام قانوني يتسلط عليه الرجال.

تتألف المحاكم في الدول الإسلامية من أغلبية من القضاة والمحامين الرجال الذين قد يخضعون لانهيازاتهم الشخصية في قاعات المحاكم.

يتعين إصلاح قوانين إنهاء الزواج بصورة تتيح للنساء الخروج من الزوجات بطريقة تكفل لهن العدل والقسط والاحترام.

حصول الرجال على الطلاق أسهل بصفة عامة من حصول النساء عليه.



في دول كثيرة، يمكن للرجال النطق بالطلاق لأي سبب، ودون تقديم دلائل. وحتى لو كان القانون ينص على اللجوء للقضاء، فإن الإجراءات سريعة إلى حد كبير ولا تكلف الزوج الكثير من المال أو الوقت أو الطاقة النفسية أو تؤثر على مركزه الاجتماعي.

قد تضطر الزوجات إلى البقاء في زيجات يتعرضن فيها للعنف إذا لم يكن باستطاعتهم إنهاء الزواج.



لا تزال النساء يعانين من الأذى الجسدي والنفسي والعاطفي داخل الأسرة. ولهذا، يتعين توفير سبل واضحة وفعالة تمكنهن من إنهاء الزوجات المتسببة لهن في أذى، بالقانون ودون التعرض لعقوبات مالية. وقد يؤدي البطء في الإجراءات إلى تعرض النساء لمزيد من الأذى الجسدي والنفسي، كما قد يفرض عليهن اللجوء إلى سبيل أسرع وهو الخلع الذي يتضمن تقديمهن تعويضات مالية، فيما يُعدّ عقوبة تقع على النساء نظير العنف الذي يمارسه الأزواج.

قد يتسبب الطلاق في زيادة الفقر الذي تعاني منه النساء والأطفال.



تضطر النساء إلى إنفاق الوقت وتبديد الموارد التي بحوزتهن على المحاكم بدلًا من توجيه تلك الطاقات للإنفاق على أسرهن أو السعي وراء اكتساب الرزق. وتأتي المطلقات الحائزات على حضانة الأطفال في مقدمة تلك الحالات الأكثر ضعفًا، إذ يتولين الإنفاق اليومي في حين لا يقدم الأب الدعم اللائم. كما أن النساء بصفة عامة تكون أمامهن فرص أقل فيما يتعلق بطبيعة الأعمال والوظائف وكذلك تعانين من الفجوة في الأجور والإمكانات، وهو أمر يتفاقم مع الطلاق. ومما يساهم في تعقيد هذه المشكلة غياب مفهوم الملكية المشتركة داخل الزواج في كثير من الدول وهو ما يحول بين الزوجات والاحتفاظ بمسكن الزوجية.

تغيير القوانين ممكن

غالبًا ما تدفع الحكومات بعدم إمكانية تغيير القوانين بسبب تعاليم الدين. ولكننا نجد أن قوانين الأسرة في الدول الإسلامية المعاصرة ليست قوانينًا مقدسة، ولكن وضعها وطبقها بشر بناء على فهم الفقهاء القدامى للنصوص المقدسة. وقد تم تغيير الكثير من البنود المتعلقة بإنهاء الطلاق في هذه القوانين خلال القرن الماضي. كما نجد في تعاليم الإسلام وتراث الفقه الإسلامي ما يرشدنا نحو إصلاحات أكثر شجاعة:



احترام نزاهة قسط

أدخلت الدول ذات الأغلبية المسلمة على قوانين إنهاء الزواج فيها إصلاحات تكفل العدل لكافة الأطراف.

يجب أن تتميز إجراءات الطلاق بالاحترام والنزاهة والإنصاف.

المبادئ العالمية لحقوق الإنسان المتعلقة بإنهاء الزواج:

• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مادة (1)١٦: « للرجل والمرأة... حق التزوج... وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.»

• العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مادة (٢٣)٤: «تتخذ الدول الأطراف... التدابير المناسبة لكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.»

• اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 1٥: «تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون.»

• اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة (1)١٦: «الدول الأطراف... تضمن على أساس المساواة بين الرجل والمرأة... (ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.»

• اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مبادئ توجيهية رقمي ٢١ و٢٩: «يجب أن تعمل الدول الأطراف على الفصل بين مبادئ وإجراءات انحلال الزواج والمبادئ والإجراءات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية لانحلاله.» (مبادئ توجيهية رقم ٢٩، الفقرة ٤٢).

تسعى تلك القوانين إلى ضمان حصول كافة الأطراف المتضررة - الأزواج والزوجات والأطفال - على معاملة تتسم بالعدل والقسط، وألا تتسبب إجراءات الطلاق في أذى لأي من الأطراف. وقد قدمت مدونة (قانون) الأسرة في المغرب ضربًا من ضرب الطلاق المساواتي جاء مبنياً على الآية ٣٥ من سورة «النساء» والتي تتيح للرجال والنساء على حد سواء المطالبة بالطلاق عن طريق المحكمة على أساس الشقاق، كما حددت الحد الأقصى للحصول على الطلاق بستة أشهر.

وتتصف هذه الإجراءات بالمساواة حيث أتت إجراءات طلب الطلاق واحدة للطرفين. كما يضمن وضع حد أقصى لمدة الإجراءات ألا تتوقف حياة الطرفين الطبيعية لمدة غير معلومة وألا تستنفذ إجراءات التقاضي مواردهما. وتنص قوانين بعض البلاد الأخرى على حق المرأة في الطلاق شفاهياً مثل الرجال من خلال مبدأ طلاق التفويض الذي يمنح النساء القدرة على إنهاء الزواج بسهولة في حالة إخلال الزوج بشروط عقد الزواج (وهو ما يسمى التطلق)، وبدون تبعات مالية.

يقدم لنا القرآن وسنة النبي منهجًا وإجراءات تتبع في حالة إنهاء الزواج وتتماشى مع المبادئ الإسلامية مثل العدل والقسط والإنصاف والإحسان والمعروف.

• تدعو الآية ٢٢٩ من سورة «البقرة» كافة أطراف الزواج إلى «إمسك بمعروف أو تسريح بإحسان».

• تحت الآية ٢٣١ من سورة «البقرة» الرجال على معاملة مطلقاتهم بفضل وإحسان، محذرة الرجل أن يرد زوجته «ضربًا لتعتدوا.. فقد ظلم نفسه». كما تحت الأزواج على ألا يتخذوا آيات الله هزواً.

• تختتم الآية ٢٣٧ من سورة «البقرة» سلسلة الآيات التي تدور حول إنهاء الزواج حيث تحت الزوجين على ألا ينسيا الفضل بينهما.

• ترسي الآية ٣٥ من سورة «النساء» قواعد عملية الوساطة التي تمكن الزوجين من تقرير مستقبل الزواج على أسس عادلة: «وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها.»

يجب أن يهتدي الطلاق بالقيم التي تأسس عليها الزواج ذاتها:

يصف القرآن الزواج بأنه «ميثاق غليظ» في الآية ٢١ من سورة «النساء» وبأنه سكن ومأوى في الآية ١٨٧ من سورة «البقرة» والآية ٢١ من سورة «الروم»، حيث توصف العلاقات الزوجية بصفات تعكس قيمًا مثل المودة والرحمة والسكينة والكرامة إلى جانب التشاور والتراضي. يعني ذلك بالتبعية وجوب إنهاء هذه العلاقة على نفس الأسس والقيم.

أين حدثت الإصلاحات

عملت العديد من الدول على ضمان تحقيق شروط العدل والقسط للنساء والرجال في حال إنهاء الزواج.

وتأتي في مقدمة هذه الشروط في العديد من الدول جعل إنهاء الزواج يتم عن طريق المحكمة، فيما فرضت بعض تلك الدول شروطاً إضافية تقضي بالاتفاق حول كافة البنود المالية قبل صدور شهادة إنهاء الزواج. كما سمحت بعض الدول (مثل الجزائر، البحرين، بنجلاديش، بروناي، مصر، الأردن، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، نيجيريا، باكستان، قطر، سنغافورة، الإمارات) للنساء بالحصول على الخلع. وقد أدخلت بعض الدول إصلاحات تضمن المزيد من العدالة والقسط بين الرجال والنساء منها:



تركيا، تونس:

يجب أن تتم إجراءات إنهاء الزواج في المحكمة. ويتساوى الأزواج والزوجات في حق تسمية الأسباب الداعية لإنهاء الزواج. كما لا تعترف هاتان الدولتان بالطلاق الذي يحدث من طرف الزوج فقط.



المساواة في حق إنهاء الزواج:



الأردن، المغرب:

يحق للزوجة أو للزوج التقدم للمحكمة بطلب إنهاء الزواج على أساس وجود شقاق ونزاع يستحيل معهما استكمال الحياة الزوجية.

إنهاء الزواج عن طريق المحكمة على أساس الشقاق والنزاع:



أفغانستان، بنجلاديش، البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، لبنان (السنة)، موريتانيا، المغرب، عمان، باكستان، فلسطين (الضفة الغربية)، قطر، سوريا، الإمارات، اليمن:

يمكن للزوج تفويض الزوجة بحق الطلاق من طرف واحد في عقد الزواج، بحيث يعطيها الحق في تطليق نفسها (طلاق التفويض). وفي تلك الحالة تظل حقوق الزوجة المالية محفوظة.



تفويض الزوجة بتطليق نفسها (طلاق التفويض أو العصمة):

سنغافورة:

يحق للزوجة الحصول على الطلاق سواء وافق الزوج أم لم يوافق وحتى في حالات عدم استطاعتها إثبات نقض الزوج لعهد الزواج (تطليق) أو عدم استطاعتها إثبات أحد مسوغات الطلاق عن طريق المحكمة. وتفضي عملية التحكيم بين الطرفين إلى: (أ) أن ينطق الزوج عبارة الطلاق شفويًا، (ب) أو أن يفوض الزوج الزوجة بحق الطلاق (طلاق التفويض أو العصمة)، أو (ج) في حالة رفض الزوج ما جاء في (أ) و(ب) تقوم المحكمة بمطالبة حكم الزوج بنطق عبارة الطلاق نيابة عنه.

التعديل في القوانين الإجرائية



كيف تضمن العدالة والمساواة

تجعل البنود المتعلقة بإنهاء الزواج الأمر أكثر سهولة للرجال عنه للنساء في الكثير من القوانين الإسلامية، حيث غالبًا ما تسمح للزوج بالطلاق دون الحصول على موافقة الزوجة. وعلى النقيض، قد تضطر الزوجة لإمداد وقت طويل وأموال كثيرة في إجراءات وجلسات المحاكم وتحضير ما يدل على أحقيتها في إنهاء الزواج. كما أنه في بعض الحالات تضطر الزوجة لدفع مبالغ مالية للزوج أو أن تتنازل عن حقوقها المالية حتى تحصل على حريتها.

عن طريق المحكمة أو الطلاق بالتراضي (مبارأة) أو الطلاق للشقاق. كما يجب أن تكون هناك ضمانات أن تأتي الإجراءات لتحافظ على كرامة الطرفين وتضع حدًا أقصى للوقت الذي تستغرقه.

• **تقنين عملية إنهاء الزواج من طرف الزوج (الطلاق)** مما يتيح حل بعض المشكلات وذلك بإلزام الرجال اللجوء للمحكمة ودفع المستحقات المالية قبل الشروع في الطلاق، وكذلك الحد من حق الزوج في رد الزوجة من طرف واحد خلال فترة العدة، أو منع ذلك نهائيًا.

• **تقنين إجراءات إنهاء الزواج عن طريق المحكمة بعد إثبات مسؤولية الزوج (التطليق)**، مما يضمن (1) القضاء على الفجوة بين الرجال والنساء في متطلبات تقديم الدلائل، مثل تلك التي نجدها

وقد أدخلت بعض الإصلاحات الجزئية على قوانين الأسرة للحد من الطلاق من طرف الزوج أو لمنح الزوجة مزيدًا من الخيارات التي تتيح لها الشروع في إجراءات الطلاق من جهتها. ولكننا نجد بصفة عامة أن مثل تلك الإصلاحات لا تتصدي بصورة كافية للامتيازات القانونية والاجتماعية التي يتمتع بها الرجال على زوجاتهم والتي تجعل إنهاء الزواج من قبل الرجال أمرًا سهلًا للغاية.

ويمكن للدول تبني عددًا من المسارات التي تكفل صياغة قوانين أكثر عدالة:

• **الإصلاح الشامل** الذي يقضي على مركزية الطلاق من طرف الزوج ويمنح الطرفين حقوقًا متساوية في البدء بإجراءات إنهاء الزواج، سواء

و ضمان أن تتم تسوية النزاعات حول التعويضات التي تدفعها الزوجات للأزواج بصورة أفضل.

يضر غياب المساواة في قوانين إنهاء الزواج بالنساء والأطفال، كما يتعارض مع تعاليم القرآن المتعلقة بالعدالة والرحمة والكرامة والفضل. ومن الضروري أن تُتخذ الإجراءات التي تضمن المساواة في حقوق إنهاء الزواج وحقوق ما بعد إنهاء الزواج سواء للرجال أو للنساء.

متمثلة في تجاهل بعض العوامل مثل العنف المنزلي، (٢) تقليل فترة التقاضي بوضع حدود واضحة للمدد الزمنية المطلوبة لإتمام الإجراءات، (٣) سد الثغرات التي تتيح للرجال الغياب عن جلسات المحكمة أو جلسات الوساطة والتحكيم التي تشرف عليها المحكمة.

• **تنقيح نصوص قانون الخلع وإجراءات تطبيقه** مما يتيح للنساء فرصة إنهاء الزواج دون شرط الحصول على موافقة الزوج

ينبغي أن يحصل الرجال والنساء على حقوق متساوية في الشروع في إنهاء الزواج وأيضًا أثناء سريان الإجراءات وذلك حتى ندعم قيم العدل والقسط والإنصاف والإحسان والكرامة والفضل والمعروف.

المبادئ العالمية لحقوق الإنسان

على الدول ضمان تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء خلال إجراءات إنهاء الزواج. لن يتحقق هذا المطلب طالما ظلت الإجراءات أكثر سهولة وأقل تكلفة للرجال.

تعاليم الإسلام

الزواج ميثاق غليظ وموضع المودة والرحمة ولكن القرآن يقدم إمكانية إنهاء الزواج حينما لا يعد قادرًا على تحقيق الغاية منه. حينما يصبح إنهاء الزواج ضروريًا يجب أن يتم ذلك بصورة تتصف بالإنصاف والفضل.

يجب أن يحصل الرجال والنساء على حقوق متساوية في إنهاء الزواج.

قوانين الدول

يتطلب تحقيق المساواة و ضمان عدم التمييز في مواد الدساتير والقوانين حصول الرجال والنساء على حقوق متساوية في إبرام الزواج وإنهائه.

الواقع المعيش

يتسبب تمتع الرجال بحق الطلاق من طرف واحد والتضييق على النساء في ذلك في إلحاق الضرر بالنساء والأطفال.

صادر عن «مساواة» عام ٢٠٢١

أصدرت هذه الوثيقة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للمرأة للدول العربية، وفي إطار برنامج «رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين» الذي تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية. الرؤى المطروحة تعبر عن وجهة نظر «مساواة» ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر أي من الممولين.

يسمح بنسخ أي جزء من هذا الإصدار أو إعادة نشره أو اقتباسه أو تخزينه على نظم الأرشفة أو نقله في أي شكل أو بأي وسيلة بغرض تلبية احتياجات محلية بشرطه غياب أية نية في جني الأرباح المادية، وأن يشار إلى «مساواة» في أية إصدارات تنسخ العمل أو تعيد نشره أو تقتبسه أو ترجمه بوصفها مصدر المادة المستخدمة. ويجب إرسال نسخة من أي عمل يعيد طبع هذا النص أو يقتبسه أو يترجمه إلى «مساواة» على عنوانها الموجود على الموقع www.musawah.org

www.musawah.org | musawah@musawah.org | FB/IG: [musawahmovement](https://www.facebook.com/musawahmovement) | TWITTER: [@musawah](https://twitter.com/musawah)



musawah

نحو تحقيق المساواة في الأسرة

هذا الملخص للسياسات جزء من سلسلة من الملخصات التي تتناول قضايا هامة في قوانين الأسرة المسلمة وهي متاحة على موقع مساواة: www.musawah.org للحصول على معلومات عامة تخص زواج الأطفال، ومعرفة المراجع التي تحتوي على هذه المعلومات، يمكن زيارة صفحة الملخصات على موقع «مساواة».